

**أثر أداء المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر
على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2014-2022**

محمد هاشم عبد الرضا الحميشي

د.علي جابري

جامعة المصطفى العالمية

The Impact of Private Banks' Performance and
Foreign Direct Investment on Economic Growth
in Iraq

أثر أداء المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر
على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2014-2022

Mohammed Hashim Abdulridha Al Hmeshee*

Dr. Ali Jaber
Al-Mustafa Open University

محمد هاشم عبد الرضا الحميشي*

د.علي جابري
جامعة المصطفى العالمية

تاريخ النشر: 2025/12/01

Received: 05/01/2025

تاريخ القبول: 2025/01/29

Accepted: 29/01/2025

تاريخ الاستلام: 2025/01/05

Published: 01/12/2025

المستخلص:

يتناول هذا البحث تأثير أداء المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة 2014-2023. يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي، ورؤوس أموال المصارف الخاصة، والودائع المصرفية، والاستثمار الأجنبي، مع التركيز على دور كل منها في دعم الاقتصاد العراقي. بالإضافة العلمية لهذا البحث تكمن في توفير إطار شامل لفهم العلاقة بين النظام المصرفي والاستثمار الأجنبي كعوامل محركة للنمو الاقتصادي، مع تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للمصارف الخاصة في تعزيز التنمية المستدامة، واستكشاف الفجوات التي يمكن ملؤها لتحسين الأداء الاقتصادي. يعتمد البحث على إطار نظري يستعرض الأدبيات السابقة المتعلقة بالمصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي، إضافة إلى إطار عملي يتمثل في تحليل البيانات الزمنية باستخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال المصارف الخاصة كان لهما تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في العراق، بينما أظهرت الديون العامة تأثيراً سلبياً. وأكد اختبار نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن الاقتصاد العراقي قادر على العودة إلى التوازن في الأمد الطويل بسرعة معقولة. كما بين التحليل أن تحسين الأداء المصرفي وتعزيز البيئة الاستثمارية يمكن أن يساهما بشكل كبير في استدامة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: المصارف الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، العراق.

Abstract:

This research deals with the impact of private banks' performance and foreign direct investment on economic growth in Iraq during the period 2014-2023. The research aims to analyze the relationship between the main variables including GDP, private banks' capital, bank deposits, and foreign investment, focusing on the role of each in supporting the Iraqi economy. The scientific addition of this research lies in providing a comprehensive framework for understanding the relationship between the banking system and foreign investment as driving factors for economic growth, highlighting the strategic importance of private banks in promoting sustainable development, and exploring the gaps that can be filled to improve economic performance. The research is based on a theoretical framework that reviews previous literature related to private banks and foreign investment, in addition to a practical framework represented in analyzing time data using the ARDL model to determine the short- and long-term relationships between the variables. The results showed that foreign direct investment and private banks' capital had a positive and

significant impact on economic growth in Iraq, while public debt showed a negative impact. The error correction model (ECM) test confirmed that the Iraqi economy is able to return to equilibrium in the long run at a reasonable speed. The analysis also showed that improving banking performance and enhancing the investment environment can contribute significantly to the sustainability of economic growth.

Keywords: Private banks, foreign direct investment, economic growth, Iraq.

المقدمة :

في العقود الأخيرة، اعترف الباحثون وصناع السياسات بدور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية كأحد أهم العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي. ويمكن لهذه المصارف أن يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية متنوعة، وزيادة القدرة على الوصول إلى الموارد المالية، وتحسين كفاءة توزيع رأس المال. ومع ذلك، في البلدان النامية مثل العراق، يمكن للتحديات مثل الافتقار إلى البنية التحتية المالية المناسبة، والقوانين التنظيمية غير الفعالة، وضعف ثقة الجمهور في النظام المصرفي أن تحد من دور المصارف الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المصارف الخاصة دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تعتبر منصة حيوية لإعادة توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع التنمية الحيوية. ومن خلال توفير بيئة مستقرة وآمنة للمستثمرين، يمكن المصارف الخاصة تعزيز الثقة في السوق الاقتصادية المحلية، مما يؤدي إلى تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية. كما تساهم هذه المصارف في تطوير أدوات مالية مبتكرة تستجيب لاحتياجات السوق، مما يعزز قدرة الشركات المحلية على النمو والتوسع. لذلك، يصبح التعاون بين المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي عاملاً أساسياً في تحفيز التنمية الاقتصادية في العراق، على الرغم من التحديات القائمة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولا مشكلة الدراسة:

لقد واجه العراق، كدولة غنية بالموارد الطبيعية، تحديات مثل تقلبات أسعار النفط، وانعدام الأمن السياسي والاجتماعي، والهياكل الاقتصادية الضعيفة في السنوات الأخيرة. وفي غضون ذلك، يمكن المصارف الخاصة أن تلعب دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار، وزيادة الشفافية المالية، وتسريع النمو الاقتصادي. لكن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان لمصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي المتزايد تأثير ملموس على النمو الاقتصادي في العراق؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى أهمية هذا التأثير وما هي العوامل التي يمكن أن تعزز أو تضعف هذه العلاقة؟

ثانياً هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المصارف الخاصة وزيادة الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تأثير المصارف الخاصة وزيادة الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق. والهدف هو توفير إطار لتحسين أداء المصارف الخاصة وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية في العراق من خلال تحليل البيانات ذات الصلة وتحديد العوامل المؤثرة. وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية في العراق من خلال تحليل البيانات ذات الصلة وتحديد العوامل المؤثرة.

ثالثاً فرضية الدراسة:

تؤدي المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً إيجابياً وهام على النمو الاقتصادي في العراق.

رابعاً الحدود الدراسة:

➤ الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة من 2014 إلى 2023.

➤ الحدود المكانية: العراق

المبحث الثاني الإطار النظري:

أولاً المصارف:

المصارف هي مؤسسات مالية وظيفتها الأساسية تقديم الخدمات المالية المتعلقة بإدارة وتوفير المال في الاقتصاد، وتلقي الودائع من الجمهور، وتوفير تسهيلات الائتمان. وتشارك هذه المصارف بشكل مباشر في النظام النقدي والمالي للبلاد وتعمل من خلال تنظيم وإدارة تدفق السيولة، وتنفيذ السياسات النقدية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وتشمل المصارف عادة المصارف الخاصة والبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية المماثلة التي تقدم خدمات مثل إدارة الحسابات، وتقديم القروض، وتسهيل المدفوعات بين المصارف. ويلعب دورها دوراً حاسماً في توفير السيولة، والحفاظ على ثقة الجمهور في النظام المالي، ودعم النمو الاقتصادي (Mishkin، 2016: 45).

المصارف هي مؤسسات مالية تقدم، بالإضافة إلى الخدمات التقليدية، خدمات متنوعة مثل إدارة الاستثمار، وخدمات التأمين، والاستشارات المالية، والخدمات الإلكترونية. يعكس هذا التعريف الموسع دور المصارف في الاقتصاد الحديث والنظام المالي المعقد (Berger & Humphrey، 1997: 92).

المصرف هو مؤسسة تعمل تحت إشراف الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي) وتحصل على ترخيص لتقديم خدمات مالية مثل جذب الودائع، ومنح القروض، وإجراء العمليات المصرفية. يركز هذا التعريف على الجوانب القانونية والرقابية لأنشطة المصارف (Freixas & Rochet، 2008: 23).

المصارف الخاصة: بناءً على الشكل القانوني وطريقة الاستثمار الأولية، تنقسم المصارف إلى أنواع مختلفة مثل المصارف المملوكة للدولة و المصارف الخاصة والصناديق الإقراض وما شابه ذلك. المصارف الخاصة هو المصارف مملوك لمساهمين من القطاع الخاص ويعمل بشكل مستقل عن الحكومة. تعمل معظم المصارف الخاصة كمقدمي خدمات مصرفية للأفراد والشركات والمنظمات الأخرى (Roland، 2006: 77). المصرف الخاص هو المصرف الذي يتم تأسيسه وإدارته من قبل أفراد أو كيانات خاصة ولا يخضع للملكية الدولة. تهدف هذه المصارف إلى تحقيق الأرباح لمساهميها وتقديم خدمات مالية متنوعة للعملاء (Mishkin، 2016: 78).

المصارف الخاصة هي مؤسسات مالية تقدم خدمات مصرفية مثل قبول الودائع، ومنح القروض، وإدارة الاستثمارات، والخدمات الاستشارية. تركز هذه المصارف عادةً على الربحية والمنافسة في السوق (Berger & Humphrey، 1997: 102). تعمل المصارف الخاصة كوسطاء ماليين يجمعون الموارد المالية من المودعين ويخصونها للمقترضين. يسهم هذا الدور الوسيط في تحسين تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة الاقتصادية (Diamond & Dybvig، 1983: 405).

ثانياً تعريف أداء المصارف:

أداء المصارف يُعرف كمقياس لتقييم كفاءة وفعالية الأنشطة المصرفية في تحقيق الأهداف المالية وغير المالية. يتم تقييم هذا الأداء عادةً من خلال مؤشرات مالية مثل الربحية، والسيولة، وجودة الأصول، وإدارة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل أداء المصارف أبعادًا غير مالية مثل رضا العملاء، والابتكار في الخدمات، والمسؤولية الاجتماعية (Harker & Zenios، 2000: 45). يمكن تقييم أداء المصارف من منظورين رئيسيين: المنظور المحاسبي ومعايير السوق. أحد المعايير المحاسبية المقبولة على نطاق واسع هو العائد على الأصول (ROA)، والذي يقيس ربحية المصرف بالنسبة إلى إجمالي أصوله. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة السعر إلى الربح (P/E) ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (P/B) تعتبر مكملة للمعلومات المحاسبية، حيث تعكس قيمة المصرف من منظور السوق. توفر هذه المؤشرات معاً أدوات مناسبة لقياس الأداء المطلوب للمصارف (العلي، 2020، ص 129).

أداء المصارف يتضمن قدرة المصارف على تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والاستجابة لاحتياجاتهم، وتحقيق رضاهم. يركز هذا الجانب من الأداء على مؤشرات مثل رضا العملاء، ولاء العملاء، وجودة الخدمات (Parasuraman et al.، 1988: 92).

أداء المصارف يُعرف على أنه قدرة المصارف على إدارة المخاطر المالية والتشغيلية. وهذا يشمل إدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. الأداء الجيد في هذا المجال يعني تقليل الخسائر غير المتوقعة والحفاظ على الاستقرار المالي (Bessis، 2015: 78). رأس المال المملوك يشير إلى مجموعة الأصول التي يمتلكها المصرف أو المؤسسة المالية عند تأسيسها، والتي يتم توفيرها من قبل أصحاب المشروع، بالإضافة إلى أي زيادات أو نقصان محتمل في الفترات اللاحقة. يُعرف هذا المفهوم عمومًا باسم حقوق الملكية، ويتضمن مكونات مثل الأسهم المدفوعة، والأرباح المحتجزة، واحتياطيات البنك. كما يمكن أن يشير رأس المال المملوك إلى تخصيص الموارد التي يقوم بها البنك للتعامل مع الخسائر غير المتوقعة ودعم الأنشطة المتعلقة بالإقراض والاستثمار. يعتبر رأس المال المملوك مؤشرًا مهمًا على قوة البنك المالية وقدرته على تحمل المخاطر، مما ينعكس إيجابًا على أدائه العام (فنجي، 2010، ص 46).

أداء المصارف يمكن أن يشمل دور المصارف في المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على المجتمع. يركز هذا الجانب من الأداء على مشاركة المصارف في التنمية المستدامة، ودعم المشاريع الاجتماعية، ومراعاة المبادئ الأخلاقية في الأنشطة المالية (Carroll & Shabana، 2010: 102).

ثالثاً أهمية أداء المصارف:

- **الاستقرار المالي والاقتصادي:** يلعب أداء المصارف دورًا حيوياً في الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. المصارف التي تتمتع بأداء أفضل يمكنها المساهمة في تحسين النمو الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات، وتقليل المخاطر النظامية (Mishkin، 2016: 49).
- **كسب ثقة الجمهور:** يؤثر أداء المصارف بشكل مباشر على ثقة الجمهور في النظام المالي. المصارف التي تتمتع بأداء مالي قوي تكسب ثقة العملاء والمستثمرين وتساهم في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي (Diamond & Dybvig، 1983: 416).
- **إدارة المخاطر:** يعد أداء المصارف في إدارة المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، أمراً بالغ الأهمية. المصارف التي تتجح في إدارة المخاطر تكون أقل عرضة للأزمات المالية (Bessis، 2015: 81).
- **التأثير على الرفاه الاجتماعي:** يمكن أن يؤثر أداء المصارف على الرفاه الاجتماعي والحد من الفقر. المصارف التي تقدم خدمات مالية أفضل تساعد في زيادة الوصول إلى الموارد المالية للفئات ذات الدخل المحدود وتطوير المشاريع الصغيرة (Beck et al.، 2015: 86). أداء المصارف إلى قدرة المصارف على تقديم

خدمات مالية فعالة، بما في ذلك إدارة الودائع، ومنح القروض، وتسهيل المعاملات المالية. أحد المؤشرات الرئيسية لأداء المصارف هو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والذي يعكس حجم القروض والتمويل الذي تقدمه البنوك للشركات والأفراد في القطاع الخاص (حسن، 2023: 20).

- **الابتكار والمنافسة:** يساهم أداء المصارف في تقديم خدمات مبتكرة وتحسين جودة الخدمات في زيادة المنافسة ضمن صناعة الخدمات المصرفية وتحسين كفاءة النظام المالي (Harker & Zenios، 2000: 47). من خلال تبني التكنولوجيا، يمكن للمصارف أن تقدم خدمات مبتكرة تجذب العملاء وتحسن تجربتهم (ابراهيم، 2024: 256).

رابعاً أهداف أداء المصارف في مجال الاستثمار والاستثمار الأجنبي:

- **جذب الاستثمار الأجنبي:** يعد تسهيل جذب الاستثمار الأجنبي أحد الأهداف الرئيسية للمصارف، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وخلق بيئة آمنة وشفافة للمستثمرين الدوليين. هذا الهدف يحظى بأهمية خاصة في الدول النامية (World Bank، 2022: 22).
- **تطوير أسواق رأس المال:** تسعى المصارف إلى تطوير أسواق رأس المال المحلية والدولية من خلال تقديم أدوات مالية مبتكرة، وزيادة السيولة، وتحسين الوصول إلى الموارد المالية. هذا الهدف يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق فرص استثمارية جديدة (IMF، 2021: 12).
- **تقليل مخاطر الاستثمار:** تقدم المصارف خدمات إدارة المخاطر وأدوات التحوط لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات المحلية والأجنبية. هذا الهدف يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من تدفق رأس المال إلى الاقتصاد (OECD، 2022: 31).
- **تسهيل الاستثمار في مشاريع البنية التحتية:** تلعب المصارف دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع الكبيرة للبنية التحتية من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. هذا الهدف يساهم في تحسين البنية التحتية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للدول (UNCTAD، 2021: 23).
- **دعم الاستثمار في القطاعات الناشئة:** تسعى المصارف إلى دعم الاستثمار في القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا الخضراء، والطاقة المتجددة، والاقتصاد الرقمي. هذا الهدف يساعد في التحول الهيكلي للاقتصاد وخلق فرص نمو جديدة (European Investment Bank، 2023: 45).
- **زيادة مشاركة القطاع الخاص:** تشجع المصارف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الكبيرة لتعزيز الكفاءة والابتكار في الاقتصاد. يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تقديم التسهيلات المالية والاستشارات المتخصصة (Asian Development Bank، 2020: 67).

خامساً المصارف ودورها في النمو الاقتصادي

- تلعب المصارف دوراً محورياً في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير الخدمات المالية التي تسهل تدفق الأموال بين الأفراد والشركات والحكومة. فيما يلي أبرز الأدوار التي تقوم بها المصارف في دعم الاقتصاد:
١. **تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات:** تقوم المصارف بجمع المدخرات من الأفراد والشركات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية مثل المشاريع الصناعية والزراعية والبنية التحتية. هذا يساهم في زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة (Mishkin، 2016: 105).
 ٢. **تقديم القروض والتمويل:** توفر المصارف القروض للشركات والأفراد لتمويل مشاريعهم، مما يساعد على توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج. هذا التمويل يعتبر أساسياً لتنمية القطاعات المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة (Berger & Humphrey، 1997: 117).
 ٣. **تسهيل المعاملات المالية:** تقوم المصارف بتسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية، مما يقلل من تكاليف المعاملات ويزيد من كفاءة الاقتصاد. هذا يشمل خدمات مثل التحويلات الإلكترونية وإدارة الحسابات المصرفية (Freixas & Rochet، 2008: 38).
 ٤. **إدارة المخاطر:** توفر المصارف أدوات لإدارة المخاطر المالية مثل التأمين والتحوط، مما يساعد الأفراد والشركات على تقليل الخسائر المحتملة والاستثمار بثقة أكبر (Diamond & Dybvig، 1983: 405).
 ٥. **دعم الابتكار والتكنولوجيا:** تقوم المصارف بتمويل المشاريع الابتكارية والتكنولوجية، مما يساهم في تطوير الصناعات الجديدة وزيادة الإنتاجية الاقتصادية (World Bank، 2020: 38).
 ٦. **تعزيز الشمول المالي:** تعمل المصارف على توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات ذات الدخل المحدود، مما يساعد على تقليل الفقر وزيادة المشاركة الاقتصادية (Beck et al.، 2015: 78).

سادسا الاستثمار الأجنبي: الاستثمار الأجنبي هو عملية نقل رأس المال أو التكنولوجيا أو الموارد المالية من دولة إلى أخرى بهدف خلق قيمة اقتصادية وزيادة الإنتاج أو الإنتاجية. وعادة ما يتم هذا النوع من الاستثمار في شكل نوعين رئيسيين، وهما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI) (غنية ، 2019: 43). وينطوي الاستثمار الأجنبي على نقل الأصول أو الموارد المالية إلى دولة أخرى بهدف الحصول على الأرباح ونقل التكنولوجيا وتحسين المستوى الاقتصادي. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من أهم أدوات العولمة الاقتصادية ويمكنه تحسين البنية التحتية وزيادة فرص العمل وتعزيز القدرة الإنتاجية في الدولة المضيفة. كما تلعب هذه الاستثمارات دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية للدول النامية (OECD، 2022: 31).

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو نوع من الاستثمار يقوم فيه المستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلد أجنبي من خلال شراء أصول مالية مثل الأسهم أو السندات أو الأوراق المالية الأخرى، دون أن يكون لديه سيطرة إدارية أو تأثير مباشر على عمليات الشركات أو الأصول ذات الصلة (IMF، 2021: 28).

الاستثمار الأجنبي المباشر: يشمل مجموع رأس المال النقدي والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، والتي تظهر في ميزان المدفوعات. وعادة ما يكون هذا النوع من الاستثمار مصحوبا بالمشاركة في الإدارة والمشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا والخبرة. ويتم حساب مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافي، أي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة مطروحا منها تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة في فترة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشمل الاستثمار من خلال شراء الأسهم (World Bank، 2022: 23). في الاستثمار الأجنبي المباشر يسعى المستثمر إلى السيطرة أو المشاركة الفعالة في إدارة الشركة أو المشروع، بينما في الاستثمار غير المباشر يقتصر رأس المال على شراء الأسهم أو السندات، دون المشاركة المباشرة في الإدارة (UNCTAD، 2021: 46).

سابعا الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث يساهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز البنية التحتية. فيما يلي أبرز الأدوار التي يلعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاد:

1. نقل التكنولوجيا والمعرفة: يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر تقنيات متقدمة وخبرات إدارية وعملية إلى الدول المضيفة، مما يساعد على تحسين الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات المحلية (UNCTAD، 2021: 36).
2. خلق فرص العمل: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة، مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة وزيادة الدخل الفردي (World Bank، 2022: 39).
3. تحسين البنية التحتية: غالباً ما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين البنية التحتية، مثل الطرق والاتصالات والطاقة، مما يعزز بيئة الأعمال ويسهل النمو الاقتصادي (OECD، 2022: 43).
4. زيادة الصادرات: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الصادرات من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية تعتمد على الموارد المحلية وتستهدف الأسواق العالمية، مما يعزز الميزان التجاري (IMF، 2021: 41).
5. جذب الاستثمارات الأخرى: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل جذب للاستثمارات الأخرى، حيث يشير إلى استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية في الدولة المضيفة، مما يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار (European Investment Bank، 2023: 59).
6. تعزيز التنمية المستدامة: يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمويل مشاريع في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والصحة، والتعليم (Asian Development Bank، 2020: 61).

المبحث الثالث دراسات سابقة

دراسة Sadillovayna (2024) الموسومة دور المصارف التجارية في تطوير النظام الاقتصادي الحديث

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور دور المصارف التجارية في النظام الائتماني الحديث، بدءاً من دورها التقليدي في تمويل التجارة والمعاملات البسيطة، وصولاً إلى دورها الحالي في دعم الإنتاج الصناعي والاستثمارات طويلة الأجل. تم استخدام منهجية تحليل تاريخي لتتبع تطور العمليات الائتمانية، مثل تمويل رأس المال العامل ودفع الأجور، وصولاً إلى تمويل الأصول الثابتة والأوراق المالية، مما أدى إلى تغيير مفهوم "البنك التجاري" ليشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية. الدراسة لا تحدد حدوداً مكانية أو زمنية محددة، بل تركز على تحول المصارف من دعم التجارة إلى دعم الاقتصاد الحديث بشكل شامل توصي الدراسة بتعزيز دور البنوك في دعم القطاعات الإنتاجية، وتنويع الخدمات المالية، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة الوعي المالي لتعزيز استخدام الخدمات المتقدمة.

1. دراسة خليل إبراهيم عبيدي (2023) الموسومة بالمصارف الخاصة ودورها الغائب في التنمية الاقتصادية

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المصارف الخاصة العراقية في التنمية الاقتصادية بعد مع التركيز على الفترة بعد عام 2003 المصارف الخاصة محلياً وأجانباً. ركزت هذه المصارف بشكل رئيسي على الأنشطة التجارية قصيرة الأجل مثل تسهيل الاستيراد وتحويل العملات، بينما أهملت الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة، مما أدى إلى إهمال دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم البنية التحتية. تمثلت مشكلة الدراسة في غياب السياسات المستهدفة والرقابة الفعالة، مما جعل المصارف تتجه نحو أنشطة قصيرة الأجل بدلاً من دعم القطاعات الإنتاجية. استندت الدراسة إلى تحليل وصفي للبيانات المتاحة حول

أداء المصارف الخاصة خلال الفترة المحددة، مع تقديم توصيات لتعزيز السياسات الحكومية، وتحسين الرقابة، وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل، وزيادة الشفافية لضمان مساهمة أكبر في التنمية الاقتصادية الشاملة.

2. دراسة الاء القاضي (2023) الموسومة اثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، مع التركيز على قياس كفاءة القطاع المصرفي باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات (DEA) بنموذجيه (I-CCR) و (I-BCC). تم جمع بيانات من المصارف في 10 دول نامية خلال الفترة من 2015 إلى 2020، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي E-VIEWS الإصدار 10 مع تطبيق أساليب إحصائية مثل الانحدار الخطي المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية. بناءً على ذلك، توصي الدراسة بتحسين كفاءة القطاع المصرفي، ودعم التمويل الداخلي، وتحسين البيئة التشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. دراسة وضاح راهي وأحمد منخي غشايش (2021) الموسومة دور تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية في تحديد النمو الاقتصادي

تهدف دراسة إلى تحليل دور تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام النسب المالية في تحديد النمو الاقتصادي، مع إجراء مقارنة بين العراق والأردن للفترة من 2005 إلى 2020. تناولت الدراسة أثر الإفصاح عن الأصول والخصوم في الميزانية العمومية على سياسة الائتمان ومعدل نمو المتغيرات الاقتصادية، باستخدام أسلوب القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لتقييم الأداء. أظهرت النتائج أن الأصول شهدت نمواً تصاعدياً بسبب الاستثمارات الكبيرة، بينما واجهت إدارة الخصوم تحديات كبيرة، خاصة في ظل الأحداث الأمنية والسياسية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، لا سيما بعد عام 2014. كما أشارت الدراسة إلى أن التركيز على إدارة السيولة دون الاستثمار يعتبر إجراءً وقائياً لإدارة المخاطر الأمنية والسياسية. تم الاعتماد على تحليل البيانات المالية والمقارنات الإحصائية لتقييم الأداء المالي للبنوك في كلا البلدين.

4. دراسة Alam et al. (2021) الموسومة أداء المصارف والنمو الاقتصادي في الهند: تحليل التكامل المشترك

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة طويلة الأمد بين أداء المصارف والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام بيانات من 20 مصرفاً عامًا للفترة من 2009 إلى 2019. تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك (Kao و Pedroni) ونموذج تصحيح الخطأ اللوحي (VECM) لتقييم العلاقة بين المتغيرات المصرفية (هامش الفائدة، العائد على الأصول، القدرة الإقراضية، والاستثمار المصرفي) والنتائج المحلي الإجمالي (GDP). أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المصرفية والنمو الاقتصادي، مع ارتباط إيجابي ومعنوي بين هامش الفائدة والعائد على الأصول مع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لم تظهر القدرة الإقراضية والاستثمار المصرفي ارتباطاً كبيراً بالنمو، مما يدعو إلى تحسين هذه العوامل لتعزيز النمو الاقتصادي. أظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المصرفية والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى تأثيرها المتبادل. كما أظهر التحليل أن هامش الفائدة والعائد على الأصول لها علاقة إيجابية ومعنوية مع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لم تظهر القدرة الإقراضية والاستثمار المصرفي ارتباطاً كبيراً بالنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود فجوة في فعالية هذه العوامل في دعم الاقتصاد. بناءً على النتائج، توصي الدراسة بتحسين القدرة الإقراضية المصارف وزيادة فعاليتها التشغيلية لتعزيز النمو الاقتصادي. كما يقترح تعزيز السياسات التي تدعم زيادة العائد على الأصول ومراقبة هامش الفائدة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

5. دراسة سليم صلاح راهي ولينا صلاح مهدي (2020) الموسومة دور فروع المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي

هي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، تبين أن هذه الدراسة قامت بتقييم دور فروع المصارف في النمو الاقتصادي للعراق من خلال دراسة 35 مصرفاً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال الأعوام 2011 إلى 2016، وباستخدام الأساليب الإحصائية والمؤشرات المالية مثل معدل نمو كثافة المصارف ومعدل الاختراق ومعدل نمو الفروع، أظهرت النتائج أن توسع فروع المصارف على الرغم من الزيادة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الفترات لم يكن له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ويعزى ذلك إلى محدودية عدد الفروع نسبة إلى النمو السكاني والطلب في السوق، كما واجه النمو الاقتصادي تحديات بسبب القيود القائمة على تطوير الصيرفة المباشرة وعدم كفاية انتشار الفروع ويبقى أقل من التوقعات

المبحث الرابع الجانب التطبيقي للدراسة:

لقياس تأثير المصارف الخاصة والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في العراق، تم تحديد ثلاثة متغيرات مستقلة، بما في ذلك إجمالي رأس مال المصارف الخاصة، وإجمالي ودائع المصارف الخاصة، والاستثمار الأجنبي. تم تحديد المتغير التابع بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. تم الحصول على البيانات السنوية المطلوبة للتحليل من الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي. في هذه الدراسة، تعد طريقة نموذج تأخر التوزيع التلقائي الانحداري (ARDL) لبرنامج EViews12 أحد الأساليب القياسية الاقتصادية المستخدمة لتحليل العلاقات طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات. هذا النموذج مفيد بشكل خاص عندما تكون البيانات قيد الدراسة ثابتة في مجموعة من الطلبات المختلفة (Koenker، 2005). النموذج المقترح يكون على شكل المعادلة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i GDP_{t-i} + \sum_{j=0}^q \alpha_j RC_{-j} + \sum_{k=0}^r \gamma_k DPB_{-k} + \sum_{l=0}^s \delta_l FDI_{t-l} + \epsilon_t$$

GDP (الناتج المحلي الإجمالي): متغير تابع يشير إلى النمو الاقتصادي.

RC (رأس المال للمصارف الخاصة): متغير مستقل يدل على حجم وأداء المالي للمصارف الخاصة.

DPB (الودائع في المصارف الخاصة): متغير مستقل يدل على مستوى ثقة الجمهور في المصارف الخاصة ومدى سيولتها.

FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر): هو متغير مستقل يدرس أثر الاستثمارات الأجنبية.

بياناتنا كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (1): قيم متغيرات البحث

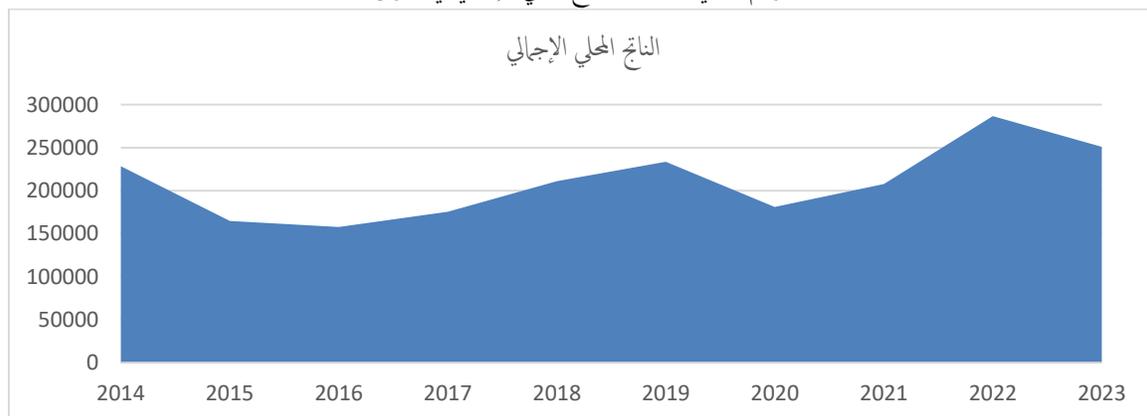
السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	رأس المال للمصارف الخاصة (مليون دولار)	الودائع في المصارف الخاصة (مليون دولار)	*الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)
2014	228415	5793	5372.4	1300
2015	164704	6062.5	4662.2	1500
2016	157820	7538.7	4224	1800
2017	175652	8881.5	4375	2500
2018	211146	9031.5	5138.4	3700
2019	233636	9431.5	5442.1	4000
2020	180923	10034.5	5372.3	2300
2021	207691	10947.7	6970.9	3200
2022	286640	11041.1	7386.1	4500
2023	250795	11680.9	8455.5	5500

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (2014-2023).

المصدر *الاستثمار الأجنبي المباشر بيانات البنك الدولي (2014-2023).

وسوف يتم عرض اتجاه المتغيرات المستخدمة أدناه، ويظهر اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الرسم البياني (1).

الرسم البياني (1) اتجاه الناتج المحلي الإجمالي في العراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وفقاً للجدول (1) و الرسم البياني (1) شهد الناتج المحلي الإجمالي للعراق تقلبات كبيرة بين عامي 2014 و 2023، مما يعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد. في عام 2014، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعراق ذروته عند 228,415 مليون دولار، ولكن بسبب احتلال الجماعات الإرهابية (داعش)، انخفض المؤشر بشكل حاد في السنوات التالية، ليصل إلى 157,820 في عام 2016. ومع تحرير الأراضي المحتلة وإعادة بناء الاقتصاد، بدأ اتجاه تصاعدي في عام

2017، ووصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 233,636 مليون دولار في عام 2019. ومع ذلك، تسببت جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط في عام 2020 في انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي إلى 180,923 مليون دولار ومنذ عام 2021، ومع التحسن النسبي في الظروف العالمية وزيادة عائدات النفط، استمر النمو الاقتصادي ليصل إلى أعلى مستوى له في عقد من الزمان عند 286,640 مليون دولار في عام 2022، على الرغم من أنه شهد انخفاضاً نسبياً إلى 250,795 مليون دولار في عام 2023. وتوضح هذه التقلبات بوضوح اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط وقابليته للتأثر بالصدمات الداخلية والخارجية. ونستمر بعرض اتجاه إجمالي رأس المال للمصارف الخاصة في العراق في الرسم البياني (2) والذي يعد أحد المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة.

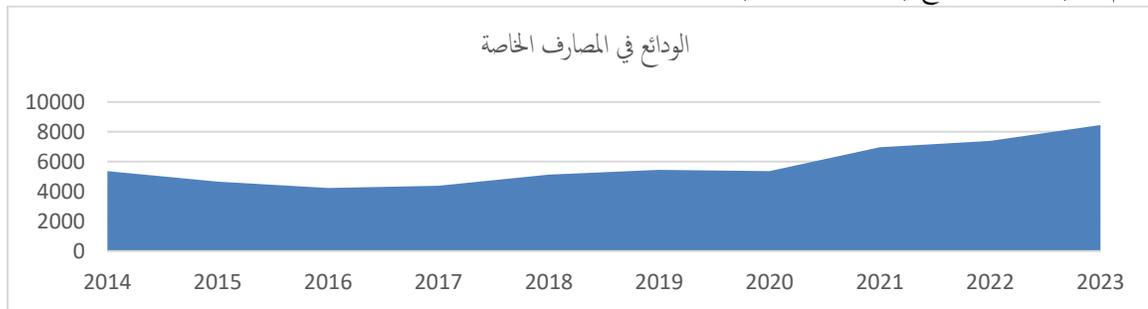
الرسم البياني (2) اتجاه رأس المال الإجمالي للمصارف الخاصة في العراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وفقاً للجدول (1) و الرسم البياني (2) قد شهد إجمالي رؤوس أموال المصارف الخاصة العراقية اتجاهًا ثابتاً وتضاعفاً بين عامي 2014 و 2023، مما يعكس نمو القطاع المصرفي وزيادة القوة المالية لهذه المؤسسات. ففي عام 2014 بلغ رأس مال المصارف الخاصة 5,793 مليون دولار ، وارتفع هذا المؤشر بشكل مستمر ليصل إلى 7,538.7 مليون دولار في عام 2016 و 8,881.5 مليون دولار في عام 2017. ويمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة لسياسات الإصلاح في القطاع المصرفي وتحسين بيئة الأعمال. وبعد عام 2018، استمر نمو رأس المال ليصل إلى 10,034.5 مليون دولار في عام 2020. ومن هذه النقطة فصاعداً، وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية الناجمة عن أزمة كورونا، تمكنت المصارف من تعزيز رؤوس أموالها، ووصل هذا الرقم إلى 11,680.9 مليون دولار في عام 2023. ويشير هذا الاتجاه التصاعدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المصارف الخاصة. ونوضح في الرسم البياني (3) اتجاه الودائع في المصارف الخاصة في العراق.

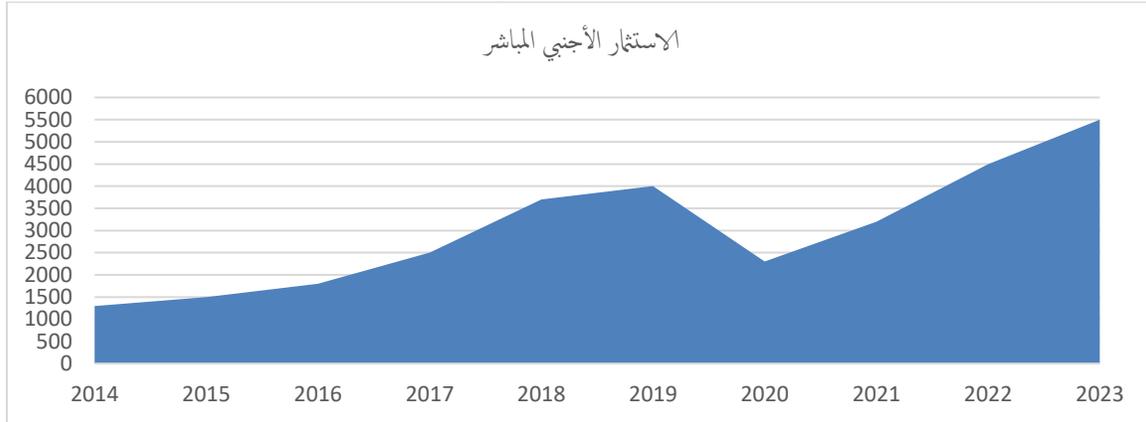
الرسم البياني (3) اتجاه الودائع في المصارف الخاصة في العراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وفقاً للجدول (1) و الرسم البياني (3) شهدت الودائع في المصارف الخاصة العراقية تقلبات بين عامي 2014 و 2023، تعكس تأثير الظروف الاقتصادية وثقة الجمهور بالجهاز المصرفي. ففي عام 2014 بلغت الودائع 5,372.4 مليون دولار ، ولكن بسبب الأزمات الاقتصادية والأمنية انخفضت إلى 4,662.2 و 4,224 مليون دولار في عامي 2015 و 2016 على التوالي. وكان هذا الانخفاض بسبب تراجع ثقة الجمهور بالنظام المالي نتيجة الحرب وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومنذ عام 2017، ومع عودة الاستقرار النسبي، بدأ اتجاه تصاعدي، حيث وصل إلى 5,442.1 مليون دولار في عام 2019. وتسببت أزمة كورونا في عام 2020 في توقف هذا النمو، وانخفضت الودائع إلى 5,372.3 مليون دولار. ومع ذلك، اعتباراً من عام 2021 فصاعداً، أدى التعافي الاقتصادي وزيادة ثقة الجمهور إلى نمو كبير في الودائع، حيث وصل إلى أعلى رقم في هذه الفترة، وهو 8,455.5 مليون دولار في عام 2023. ويشير هذا النمو إلى تعزيز ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي في البلاد.

وبعد ذلك نوضح اتجاه الاستثمار الأجنبي في العراق في الرسم البياني (4) والذي يعد أحد المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة.
الرسم البياني (4) اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

وفقاً للجدول (1) و الرسم البياني (4) الاستثمار الأجنبي في العراق خلال الأعوام 2014 إلى 2023 يظهر التأثير المباشر للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في البلاد على جذب المستثمرين الأجانب، ففي عام 2014 كان الاستثمار الأجنبي عند مستوى 1300 مليون دولار وارتفع تدريجياً مع النمو النسبي إلى 1800 مليون دولار بحلول عام 2016، ومع تحرير أجزاء من البلاد والتحسين النسبي في الأمن وصل هذا المؤشر إلى 2500 مليون دولار في عام 2017، وبلغ اتجاه النمو ذروته في عامي 2018 و 2019 مسجلاً 3700 و 4000 مليون دولار على التوالي، مما يدل على زيادة ثقة المستثمرين الأجانب، إلا أن أزمة جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 تسببت في انخفاض حاد في الاستثمار إلى 2300 مليون دولار، وبعد ذلك أدى التعافي الاقتصادي وعودة الاستقرار النسبي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي بشكل مطرد ليصل إلى أعلى مستوى له في هذه الفترة 5500 مليون دولار في عام 2023.

المبحث الخامس نتائج تحليل بيانات

أولاً اختبار KPSS: ولتقدير النموذج تم أولاً إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار KPSS على المتغيرات في الفترة الزمنية 2014-2023 وفي هذا الاختبار إذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على أن السلسلة الزمنية غير مستقرة وأظهرت نتائج الاختبار أنه بالنسبة لجميع المتغيرات باستثناء DPB و RC يتم رفض الفرضية الصفرية لوجود جذر الوحدة وهذا يعني أن السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة عند مستوى ثقة 5% بمعنى آخر جميع المتغيرات باستثناء DPB و RC تكون عند مستوى $I(0)$ وبعد ذلك لتحديد درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرين تم استخدام اختبار المتوسط والذي يدل على وجود تكامل مشترك بينهما عند مستوى $I(1)$.

الجدول (2) نتائج ثبات المتغيرات باستخدام اختبار KPSS

المتغير	باعتبار الاتجاه والمسار		باعتبار الاتجاه		الوضع
	الإحصائية KPSS	القيمة الحرجة عند 5%	الإحصائية KPSS	القيمة الحرجة عند 5%	
LGDP	0/162	0/238	0/267	0/578	ثابتة
LRC	0/203	0/238	0/679	0/578	غير ثابتة
LFDI	0/142	0/238	0/118	0/578	ثابتة
L DPB	0/326	0/238	0/793	0/578	غير ثابتة
D (LRC)	0/173	0/238	0/316	0/578	ثابتة
D (LDPB)	0/143	0/238	-0/409	0/578	ثابتة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

وفقاً للجدول (2) تبين نتائج اختبار KPSS لفحص موثوقية المتغيرات أن متغير LGDP مستقر (مستقر) في كلتا الحالتين (بعض من الأصل والاتجاه، وبعض من الأصل)، لأن إحصائية اختبار أقل من النقاط الحرجة عند مستوى دلالة 5%. ومتغير LRC غير مستقر فقط في الحالة الأولى (بعض من الأصل والاتجاه) ويبقى غير مستقر في الحالة الثانية. ومتغير LFDI مستقر في كلتا الحالتين وإحصائية اختبار أقل من النقاط الحرجة. وقد تم الكشف عن عدم استقرار متغير LDPB في كلتا الحالتين. وبالنسبة لمشتقات المتغيرات، فإن المشتقة D(LRC) مستقرة في كلتا الحالتين، مما يدل على أنه يمكن جعل هذا

المتغير مستقرًا بالتمايز. والمشتقة (LDPB) مستقرة أيضًا في كلتا الحالتين. وتبين هذه النتائج أنه يمكن جعل بعض المتغيرات غير الثابتة مستقرة بتمايز واحد، والذي يستخدم عادةً في نماذج السلاسل الزمنية لتحليل أكثر دقة. تشير النتائج الإحصائية إلى أن المتغيرات الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي (LGDP) والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) تتمتع بثبات، مما يعكس استقرار النمو الاقتصادي وتأثيرًا مستقرًا للاستثمار الأجنبي على الاقتصاد، مما يدعم أهمية جذب الاستثمارات لتعزيز النمو. من ناحية أخرى، أظهرت المتغيرات مثل رأس مال المصرفية (LRC) والودائع المصرفية (LDPB) عدم ثبات، مما يشير إلى تقلبات في سياسات الائتمان وثقة المودعين. ومع ذلك، بعد التفاضل، أصبحت هذه المتغيرات ثابتة، مما يدل على أن التغيرات قصيرة الأجل في رأس مال المصرفية والودائع يمكن أن تكون مستقرة، مما يعزز أهمية السياسات المصرفية الفعالة في تحقيق الاستقرار المالي.

ثانياً اختبار Bounds : يستخدم لتأكيد التراكم المشترك للمتغيرات إذا كانت قيمة إحصاء F المحسوبة بين الحدين الحرجين العلوي والسفلي فإنه من غير الممكن إصدار بيان قاطع عن وجود علاقة طويلة المدى أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من الحد الأعلى فإن الفرضية الصفرية ترفض ويتأكد وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات أما إذا كانت القيمة أقل من الحد الأدنى فإن الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة المدى يتم قبولها وفي هذا التحليل تكون قيمة إحصاء F أكبر من الحد الأعلى وبالتالي فإن المتغيرات تراكمية ولها علاقة طويلة المدى مما يدل على التراكم المشترك للمتغيرات في طول موجي وأهمية علاقة الانحدار.

الجدول (3) نتائج الاختبار Bounds

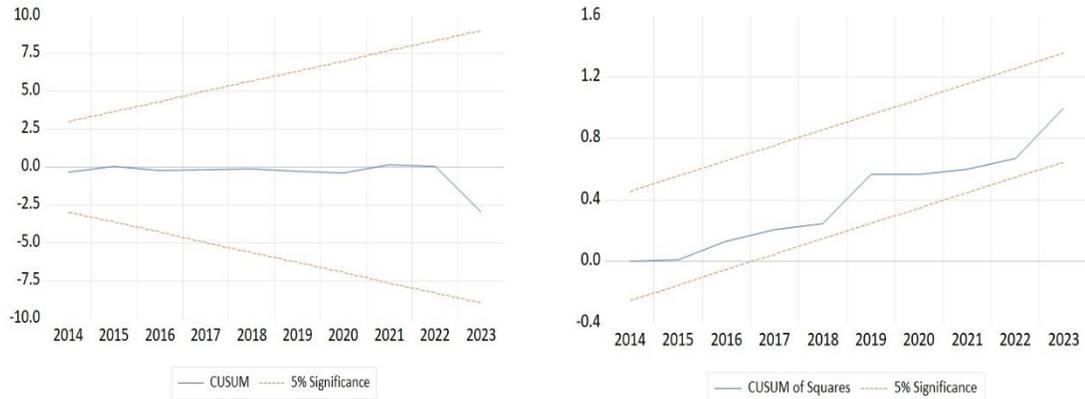
Null hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	Significant	I (0)	I (1)
F- statistic	4.3479	%10	2/45	3/55
k	5	%5	3/21	3/73
		%2.5	3/82	4/13
		%1	4/27	4/37

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

وفقاً للجدول (3) تبين نتائج جدول اختبار الحدود أن إحصاء F المحسوب هو 4.3479، وهو أعلى من القيم الحرجة لـ I(0) و I(1) عند مستوى ثقة 10% (بين 2.45 و 3.55) وحتى أعلى من مستوى ثقة 5% (بين 3.12 و 3.73). وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل. ونظراً لأن إحصاء F أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فيمكن استنتاج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات مما يشير إلى وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات. هذا يدعم فرضية أن المتغيرات المالية مثل الناتج المحلي الإجمالي (LGDP)، رأس مال المصرفية (LRC)، الودائع المصرفية (LDPB)، والاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) تؤثر بشكل متبادل على النمو الاقتصادي.. وهذا يشير إلى أن المتغيرات في النموذج تتصرف بشكل تراكمي وهي في نفس الاتجاه في المدى الطويل.

ثالثاً اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares : اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares تُستخدم لتحليل استقرار النموذج الاقتصادي واكتشاف أي تغيرات هيكلية تحدث في العلاقات بين المتغيرات بمرور الوقت. يختبر CUSUM مجموع بواقي الانحدار المتتالية للكشف عن تغيرات تدريجية في معاملات النموذج، حيث يتم رسم منحنى مقارنة بخطوط حرجية. إذا بقي المنحنى داخل الحدود، فإن النموذج مستقر، وإذا تجاوزها، فهذا يشير إلى تغيرات هيكلية. من ناحية أخرى، يركز اختبار CUSUM of Squares على مجموع مربعات البواقي، مما يجعله أكثر حساسية للتغيرات المفاجئة أو الكبيرة. كلا الاختبارين يُستخدمان لفحص استقرار النماذج الزمنية والتأكد من صحة الفرضيات الاقتصادية.

الرسم البياني (5) نتائج اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الرسم البياني (5) قيم CUSUM و CUSUM of Squares من عام 2014 إلى 2023، ويظهر CUSUM اتجاهًا عامًا مستقرًا تقريبًا مع وجود بعض التقلبات الطفيفة. يمكن ملاحظة أن الخط الأزرق لقيم CUSUM يتذبذب حول الصفر، مما يشير إلى عدم وجود تغيرات ملحوظة على مر السنوات. في المقابل، يمثل الخط المنقط مستوى الدلالة 5%، والذي يحدد المنطقة التي قد تحدث فيها تغيرات ذات دلالة إحصائية. على الرغم من بعض التحركات الطفيفة في السنوات الأخيرة، إلا أن الرسم النهائي يظهر أن قيم CUSUM لا تتجاوز هذا الخط، مما يعني أن البيانات لا تعكس تغييرًا كبيرًا أو ظاهرة ملحوظة بحسب التحليل الإحصائي المتقدم. و من عام 2014 إلى 2023، ويُعد أداة إحصائية تُستخدم لمراقبة التغيرات والاتجاهات في البيانات. يُظهر الرسم زيادة مستمرة في قيم CUSUM of Squares، خاصة في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى وجود اتجاه إيجابي أو تغيرات في الظاهرة المدروسة. كما يوجد خط منقط يمثل مستوى الدلالة 5%، والذي يُستخدم لتحديد التغيرات المهمة؛ إذا ارتفعت قيم CUSUM of Squares فوق هذا المستوى، فهذا يدل على حدوث تغيير ذي دلالة في البيانات. عموماً، يُظهر الرسم اتجاهًا تصاعديًا عامًا يُشير إلى تغيرات قد تكون ناشئة من عوامل خارجية أو تحولات ملحوظة.

رابعاً اختبار النموذج قصير المدى: في النموذج قصير المدى، يتم فحص عرض الأصول كعامل رئيسي، ويتم تقدير نموذج عرض الأصول. في هذه الدراسة، يتم استخدام اختبار هانان كوين (H-Q) لتحديد الفترات الزمنية المثلى في النموذج. يساعد هذا الاختبار في تحديد العدد المناسب من فترات التأخير للمتغيرات بحيث يكون النموذج أكثر كفاءة إحصائياً. تظهر نتائج تقدير النموذج قصير المدى أن التغيرات في عرض الأصول يمكن أن تؤثر على سلوك المتغيرات التابعة في المدى القصير. هذه التقديرات مهمة لتحليل ديناميكيات المدى القصير والاستجابات السريعة للمتغيرات للتغيرات ويمكن أن توفر رؤية شاملة للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

الجدول (4) نتائج اختبار النموذج قصير المدى

Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	المتغير
0/0002	0/3048	0/1377	2/214	LGDP(-1)
0/0001	1/6204	0/2934	5/523	LRC
0/5142	0/3734	0/2742	1/362	LFDI
0/0012	0/0107	0/1068	1/003	LFDI(-1)
0/0014	2/7557	/0782	3/524	LFDI(-2)
0/7512	-0/3325	0/1511	-1/201	LDPB
0/0024	-0/0315	0/0314	-1/005	LDPB (-1)
0/0037	-0.1207	0/07962	-2/517	LDPB(-2)
0/0000	11/3574	3/3141	-3/427	C

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

وفقاً للجدول (4) تظهر نتائج تقدير النموذج أن LGDP(-1) له تأثير إيجابي وهام على النموذج بمعامل 0.3048 وقيمة احتمالية صغيرة جداً (0.0002). كما أن LRC له تأثير إيجابي وهام بمعامل 1.6204 وقيمة احتمالية 0.0001. وفي حالة LFDI، فإن تأخرها الأول والثاني بمعاملات 0.0107 و 2.7557 لها تأثير إيجابي وهام على التوالي (بقيم احتمالية 0.0012 و 0.0014)، ولكن قيمته الحالية ليس لها تأثير كبير. ليس لـ LDPB تأثير كبير في الحالة الحالية، ولكن تأخرها بمعاملات سلبية (-0.0315 و -0.1207) لها تأثير عكسي وهام (بقيم احتمالية 0.0024 و 0.0037). كما أن العرض من أصل النموذج بقيمة سالبة -11.3574 وقيمة احتمالية 0.000 يوضح أن تأثير العوامل الثابتة على النموذج مهم وسلي. تظهر هذه النتائج أن المتغيرات LGDP(-1) و LRC و LFDI لها تأثير إيجابي مهم، في حين أن متغيرات LDPB لها تأثير سلبي. أظهرت النتائج أن رأس مال المصرفية (LRC) لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، مما يؤكد أهمية السياسات الائتمانية الفعالة في دعم النمو. من ناحية أخرى، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) الحالي لم يظهر تأثيراً معنوياً، إلا أن تأثيره في الفترات السابقة يدعم أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الودائع المصرفية (LDPB) تأثيراً سلبياً في الفترات السابقة، مما قد يعكس تقلبات في ثقة المودعين أو تغيرات في أسعار الفائدة، مما يدعو إلى تحسين السياسات المصرفية لتعزيز الثقة وزيادة الاستقرار المالي. رابعا اختبار المدى الطويل: عندما نتأكد من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، يتم استخراج معاملات المدى الطويل من النموذج، والتي تشير إلى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع على مدى أفق زمني طويل المدى. تساعد هذه الخطوة في تحليل علاقات التوازن والحركة المشتركة للمتغيرات على المدى الطويل.

الجدول (5) نتائج الاختبارات طويلة المدى

المتغير	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob
LGDP(-1)	9/254	0/1495	1/3834	0/0001
LRC	4/436	0/0345	0/153	0/0004
LFDI	1/108	0/1845	0/2044	0/1247
LDPB	-3/364	0/0452	-0/152	0/0011
C	-4/372	2/2245	-9/7255	0/0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يوضح نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أنه في صيغة التكامل المشترك، فإن معاملات المتغيرات المستقلة مقارنة بمعاملات المتغير التابع، واعتبار الأهمية الإحصائية لكل منها، تشير إلى وجود علاقة قوية ومهمة في المدى الطويل. وهذا يعني أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل مباشر ومنطقي على المتغير التابع في المدى الطويل. هذه العلاقة طويلة الأجل مبررة اقتصادياً أيضاً، لأن أي تقلب أو تغيير في المتغيرات المستقلة يؤدي في النهاية إلى تعديل وتأثير على المتغير التابع.

الجدول (6) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Prob
D(LGDP(-1))	10/149	0/2153	2/1851	0/0001
D(LRC)	5/624	0/0426	0/2395	0/0013
D(LFDI)	3/154	0/8427	2/8348	0/0016
D(LDPB)	-2/972	0/0412	-0/1224	0/001
ECM(-1)	-3/372	1/2576	-4/2406	0/0009

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

وفقاً للجدول (6) تظهر نتائج جدول نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن المتغيرات المستقلة ومصطلح تصحيح الخطأ (ECM(-1)) لها تأثير كبير على التغيرات طويلة الأجل للمتغير التابع. معامل DLGDP(-1) هو 2.1851 بقيمة t 10.149 واحتمال 0.0001، مما يشير إلى تأثير إيجابي وهام للغاية للتغيرات الناتجة المحلي الإجمالي في المدى الطويل. كما أن متغير DLRC تأثير إيجابي وهام بمعامل 0.2395 واحتمال 0.0013. تأثير D LFDI إيجابي وهام بمعامل 2.8348 واحتمال

0.0016. في المقابل، فإن متغير DLDPB بمعامل سلبي 0.1224 واحتمال 0.001 يشير إلى تأثير سلبي وهام لهذا المتغير في المدى الطويل. يشير معامل ECM (1) البالغ -4.2406 مع قيمة t البالغة -3.372 واحتمال 0.0009 إلى أن النظام يعود إلى التوازن طويل الأمد بسرعة عالية. أظهرت النتائج أن رأس مال المصرفية (LRC) لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتقصير، مما يؤكد أهمية السياسات الائتمانية الفعالة في دعم النمو. من ناحية أخرى، على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر (LFDI) الحالي لم يظهر تأثيراً معنوياً على المدى الطويل، إلا أن تأثيره على المدى القصير يدعم أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الودائع المصرفية (LDPB) تأثيراً سلبياً على المدى الطويل والتقصير، مما قد يعكس تقلبات في ثقة المودعين أو تغيرات في أسعار الفائدة، مما يدعو إلى تحسين السياسات المصرفية لتعزيز الثقة وزيادة الاستقرار المالي.

المبحث السادس الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

- دور المصارف الخاصة في النمو الاقتصادي: إن زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة وودائعها خلال السنوات الماضية يدل على تطور الجهاز المصرفي وقدرته الكبيرة على تمويل الأنشطة الاقتصادية مما كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في العراق.
- أهمية الاستثمار الأجنبي: يشير الاتجاه التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد التقلبات الاقتصادية، إلى جاذبية الموارد الأجنبية وتأثيرها الإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- التفاعل بين النظام المصرفي والاستثمار الأجنبي: لقد أدى ارتفاع الودائع ورؤوس أموال المصارف الخاصة، إلى جانب جذب الاستثمار الأجنبي، إلى توفير بنية تحتية مالية قوية لدعم المشاريع الاقتصادية والصناعية.
- الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: تؤكد المعاملات الإيجابية والمعنوية للاستثمار الأجنبي المباشر في المازح القصيرة والطويلة الأجل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق.
- الدور قصير المدى للمصارف في الاقتصاد: لقد كان للتغيرات قصيرة المدى في رأس مال وودائع المصارف الخاصة تأثير مباشر على السيولة والاستثمار المحلي، مما أدى إلى تحسين الأداء الاقتصادي.
- التأثيرات الهيكلية طويلة الأجل: تظهر العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي وأداء المصارف والناتج المحلي الإجمالي أن هذه المتغيرات تلعب دوراً رئيسياً في إنشاء البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية في العراق.
- تحديات الاستثمار المحلي: في حين أن أداء المصارف الخاصة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاحات لزيادة إنتاجية الموارد المحلية والحد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.
- أهمية صنع السياسات المنسقة: تؤكد النتائج أن السياسات المنسقة بين جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز البنية التحتية المصرفية الخاصة يمكن أن تؤدي إلى تحسين استدامة النمو الاقتصادي في العراق.

التوصيات

- العمل على تحسين الخدمات المالية وزيادة الثقة بالنظام المصرفي من خلال تطوير التكنولوجيا المصرفية وتعزيز الأمان المالي.
- تقديم حوافز مالية للمصارف الخاصة التي تدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والتكنولوجيا.
- تنفيذ سياسات مالية لدعم رؤوس أموال المصارف الخاصة وزيادة قدرتها على تمويل المشاريع التنموية.
- تشجيع المصارف الخاصة على استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات طويلة الأجل والقروض المشتركة لدعم المشاريع الكبرى.

- تحسين جودة الاستثمار المحلي بالتوازي مع جذب الاستثمارات الأجنبية لتقليل الاعتماد على القطاعات غير المستدامة.
- التركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة لتعزيز التنوع الاقتصادي.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

Arabic References:

- إبراهيم خليل إبراهيم. (2024). تكنولوجيا المعلومات وأثرها في تطوير العمل في المصارف العراقية: بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(4)، 26-47.
- البنك المركزي العراقي، الدائرة العامة للإحصاء والبحوث. (2023). النشرة السنوية 2014-2023. العراق.
- العلي، أحمد. (2020). الإدارة المالية للشركات. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
- القاضي، آلاء. (2023). أثر تطوير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(3)، 359-405. doi: 10.21608/sjrbs.2023.148818.1337
- حركو، غنية. (2019). نظريات التجارة الدولية. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري قسطنطينية 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.
- سليم صلاح راهي، ولينا صلاح مهدي. (2020). دور فروع البنوك في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي. مجلة الاقتصاد العراقي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 12(3)، 45-60.
- عبد الستار رائف حسن. (2023). تأثير التعميق المالي على النمو الاقتصادي العراقي للفترة (2004-2021): دراسة تحليلية. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(2)، 16-32.
- فنجي، سمى. (2010). الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 6(19)، العراق.
- مروان عبد الرسول حمودي. (2023). تقييم كفاءة الوساطة المالية المصرفية للقطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج DEA - دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية للفترة 2017-2021. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 2(4)، 26-47.
- وضاح راهي وأحمد منخي غشايش. (2021). دور تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية في تحديد النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين العراق والأردن للفترة (2005-2020). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 58.

References English

- Alam, M. S., Rabbani, M. R., Tausif, M. R., & Abey, J. (2021). Banks' performance and economic growth in India: A panel cointegration analysis. *Economies*, 9(1), 38. <https://doi.org/10.3390/economies9010038>
- Asian Development Bank. (2020). Asian economic integration report 2020: Investing in infrastructure for a sustainable future. ADB Publications.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007). Finance, inequality, and the poor. *Journal of Economic Growth*, 12(1), 27-49.
- Berger, A. N., & Humphrey, D. B. (1997). Efficiency of financial institutions: International survey and directions for future research. *European Journal of Operational Research*, 98(2), 175-212.

- Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983). Bank runs, deposit insurance, and liquidity. *Journal of Political Economy*, 91(3), 401-419.
- Djurayeva, M. S. (2024). Role of commercial banks in the development of the modern economic system. *Ethiopian International Journal of Multidisciplinary Research*, 11(11), 241–248.
- European Investment Bank. (2023). *Investment report 2023: Transforming for competitiveness*. EIB Publications.
- Freixas, X., & Rochet, J. C. (2008). *Microeconomics of banking* (2nd ed.). MIT Press.
- International Monetary Fund. (2021). *Global financial stability report: COVID-19, crypto, and climate*. International Monetary Fund.
- Mishkin, F. S. (2016). *The economics of money, banking, and financial markets* (11th ed.). Pearson.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). *Foreign direct investment for development: Maximising benefits, minimising costs*. Paris: OECD Publishing. Retrieved from <https://www.oecd.org>
- Roland, C. (2006). *Banking sector reforms in India and China: A comparative perspective*. Harvard Project for Asian and International Relations Conference in Singapore.
- UNCTAD. (2021). *Investment policy review: Iraq*. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. Retrieved from <https://unctad.org>
- World Bank. (2022). *Global economic prospects: Slow growth, policy challenges*. World Bank Publications.